الحكومة تبدأ حملة أمنية في درعا ضد فلول النظام المخلوع

سوريا: الأب ينتقد سياسات ابنه الرئيس والشعب يتفاعل

«وكالات»: شهدت منصات التواصل السورية تفاعلا واسعا مع منشور منسوب لحسين الشرع والد الرئيس السوري أحمد الشرع ينتقد فيه سياسة خصخصة الحكومة لمؤسسات بالقطاع العام، حيث علق المستخدمون بعبارة «مانا متعودين» على منشور الشرع المتداول على منصات التواصل.

وكتب حسين الشرع في المنشور الرائج «ما سمعته حول خصخصة شركات ومؤسسات القطاع العام الاقتصادي أود أن أقول بملء الفم هذا خطأ كبير، ذلك أن هذا القطاع العام أقيم خلال عشرات السنين وهو ثروة قومية وملك للشعب. إذا كان هناك ترهل وفساد وخسائر فهذا لا يعود للبنى الأساسية، بل يرجع إلى الإدارات الجاهلة التي أدارتها بلا خبرة ولا اهتمام لأنها اعتبرتها ملكا لها تعمل فيه كما تشاء».

المنشور انتشر كالنار في الهشيم بين المغردين السوريين الذين تفاعلوا معه بدهشة، مستغربين انتقاد الأب لسياسة ابنه في إدارة هذا الملف.

وعلق أحد المغردين قائلا «الفكرة ليست بصواب أو خطأ منشور والد الرئيس، فهذا من شأن أهل الاختصاص والخبرة بالدولة. الفكرة بأن والد الرئيس له صفحة شخصية وينتقد فيها سياسة الدولة التي يقودها ابنه ببساطة، سواء أصاب بانتقاده أم لا».

وأشار آخرون إلى أنه من طرائف وآثار نجاح الثورة السورية هو متابعة السيد حسين الشرع – الذي يصنف بأنه اشتراكي– وهو ينتقد على الفيسبوك قرارات ابنه أحمد الشرع، رئيس سوريا، فيما يخص خصخصة القطاع العام.

وكتب مدون «الرئيس السوري الجديد لديه توجه رأسمالي إلى حد ما ونيّة في خصخصة مؤسسات الدولة. الشعب موافق على أي شيء يقوله السيد الرئيس أحمد الشرع حاليا. والاعتراض على هذه الرؤية يأتي من والد الرئيس (السيد حسين الشرع) وهو دكتور في الاقتصاد ومفكر ناصري مؤيد للفكر الاشتراكي».

وأضاف مغرد آخر أن حسين الشرع شارك منشورا لبيان عدم جدوى رؤية ابنه الاقتصادية والجمهور في التعليقات يدافع عن رؤية الرئيس ويحاول إقناع والده (المعارض) بها، وأضاف «هناك سريالية في المشهد، تشعر بأنك بحاجة لمن يقرصك لتتأكد أن ما يحدث حقيقي».

وعلق أحد المغردين من باب المزاح على منشور انتقاد والد الرئيس السوري لابنه، قائلا «تعلمت من بوست السيد حسين الشرع، قد ما كبرت وإذا صرت رئيس دولة مثل أحمد، سيظل أهلك يرونك على غلط».

من ناحية أخرى بدأت السلطات السورية، الخميس، حملة أمنية تستهدف فلول نظام بشار الأسد المخلوع وتجار الأسلحة والمخدرات في بلدتي الحارّة ونمر بمحافظة درعا جنوب البلاد.

وقالت وكالة الأنباء السورية (سانا) عبر منصة تليغرام إن إدارة الأمن في درعا تطلق حملة تستهدف فلول النظام البائد وتجار المخدرات والأسلحة، في بلدتي الحارة (تضم تل الحارة الإستراتيجي المطل على الجولان السوري المحتل) ونمر شمالي درعا.

كما تهدف الحملة أيضا إلى سحب السلاح المنتشر في البلدتين، وفق المصدر ذاته.

وتنفذ السلطات بين الحين والآخر عمليات مماثلة واسعة النطاق في عدة محافظات بالبلاد ضد فلول النظام الذين رفضوا التسوية وتسليم أسلحتهم، بهدف ضبط الأمن واستقرار الأوضاع.

وفي سياق متصل، أصدرت وزارة الداخلية تعميما وجهت بموجبه بإعادة تفعيل فرع القوى البشرية في مراكز قيادات الشرطة كافة، وذلك بناء على مقتضيات المصلحة العامة وحسن سير الخدمة.

وطلبت الوزارة في تعميمها إبلاغ كافة العناصر من (ضباط وضباط صف وأفراد وعاملين مدنيين) منشقين أو معادين للعمل بضرورة مراجعة فرع القوى البشرية لدى مراكز قيادات الشرطة، من أجل إجراء المقابلات اللازمة لهم، وتحديد الاختصاصات التي يجيدونها، ليصار إلى فرزهم حسب الاختصاص والعمل.

وفي الثامن من ديسمبر 2024، بسطت فصائل سورية سيطرتها على العاصمة دمشق بعد مدن أخرى، منهية 61 عاما من نظام حزب البعث، و53 عاما من حكم عائلة الأسد.

وفي 29 يناير 2025، أعلنت الإدارة السورية تعيين أحمد الشرع رئيسا للبلاد بالمرحلة الانتقالية، بجانب قرارات أخرى، منها حل الفصائل المسلحة والأجهزة الأمنية القائمة بالعهد السابق، ومجلس الشعب (البرلمان)، وحزب البعث الذي حكم على مدى عقود، وإلغاء العمل بالدستور السابق.

الرئيس السوري أحمد الشرع

انتشال نحو 100 جثة من مقبرتين في ليبيا ودعوة أممية لمحاربة الاتجار بالبشر

آلاف المهاجرين يقضون أثناء عبورهم البحر الأبيض المتوسط

«وكالات»: أعلنت الأمم المتحدة في تقرير لها الأربعاء أن 93 جثة انتشلت حتى الآن من مقبرتين جماعيتين اكتشفتا مؤخرا في ليبيا أثناء عمليات نفذتها قوات الأمن ضد شبكات اتجار بالبشر.

وقالت روزماري ديكارلو وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية –خلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي– إن «الاكتشاف المثير للقلق والمأساوي للمقبرتين الجماعيتين عقب الإغارة على مواقع للاتجار بالبشر يؤكد الخطر الجسيم الذي يواجهه المهاجرون في ليبيا».

وأشارت إلى أنه في السابع من فبراير، اكتشفت مقبرة جماعية في مزرعة بمنطقة إجخرة شمال شرق ليبيا، وفي اليوم التالي اكتشفت مقبرة جماعية أخرى في الكُفرة في الجنوب الشرقي.

وأضافت ديكارلو أنه حتى الآن استخرجت 93 جثة في إجخرة والكفرة، من دون أن تحدد توزيع عدد الجثث بين الموقعين، منددة بـ«المعاملة القاسية واللاإنسانية» التي يتعرض لها المهاجرون في ليبيا وبينهم أطفال.

وقبل 10 أيام، أعلن مكتب النائب العام الليبي العثور على 28 جثة لمهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء في مقبرة جماعية اكتشفت في منطقة الكفرة، خلال عملية في مكان كانت تسيطر عليه شبكة من المهربين احتجزت 76 مهاجرا.

وأضاف أن التحقيقات كشفت عن وجود «منظمة إجرامية تمتهن الاتجار بالبشر» ويقوم أفرادها بتعذيب المهاجرين غير النظاميين وإساءة معاملتهم.

وأشارت المنظمة الدولية للهجرة لاحقا إلى اكتشاف مقبرة جماعية ثانية في إجخرة حيث عثر على 19 جثة، وقدّرت أن المقبرة الموجودة في الكفرة قد تحتوي على رفات ما يصل إلى 70 شخصا.

وتشهد ليبيا حالة من الفوضى السياسية والأمنية منذ سقوط معمر القذافي في عام 2011 بعد ثورة شعبية، حيث تدير شؤون البلاد حكومتان: الأولى في طرابلس معترف بها دوليا برئاسة عبد الحميد الدبيبة، والثانية في شرق البلاد يترأسها أسامة حمّاد وتحظى بدعم البرلمان واللواء المتقاعد خليفة حفتر.

وتبعد ليبيا نحو 300 كيلومتر من السواحل الإيطالية، وباتت أحد معاقل عمليات الاتجار بالبشر على مستوى القارة.

ويقع عشرات الآلاف من المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء فريسة للمتاجرين أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا، ويقضي كثير منهم أثناء عمليات عبور البحر الأبيض المتوسط المحفوفة بالمخاطر.

وقالت روزماري ديكارلو إن اكتشاف المقبرتين الجماعيتين «يعد تذكيرا جديدا بالحاجة الملحة لحماية المهاجرين ومكافحة الاتجار بالبشر»، داعية إلى إجراء «تحقيق كامل ومستقل» لتقديم المسؤولين إلى العدالة.

«غلاف فارغ».. غروسي ينتقد الاتفاق النووي الإيراني ويدعو لصيغة جديدة

المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي

«وكالات»: قال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي، إن خطة العمل الشاملة المشتركة حول البرنامج النووي الإيراني عفا عليها الزمن، مشيرا إلى ضرورة البحث عن صيغة جديدة لإبرام اتفاق مع إيران.

وقال غروسي في مؤتمر صحفي في طوكيو: «خطة العمل الشاملة المشتركة مجرد غلاف فارغ، لا أعتقد أن أحداً ما يصدق أن هذه الخطة تلعب دوراً ما في الوقت الحالي، أعتقد أنه كان اتفاقاً لمدة محددة من الزمن.

وأضاف: الآن وعلى الرغم مما تعتقدونه عن مزاياه وعيوبه، وإذا تحدثنا بلغة تكنولوجية، فإنه مستبعد بالكامل. لم يعد يحقق أهدافه».

وأشار غروسي إلى أن نص الاتفاق السابق يتضمن معلومات قديمة، بما في ذلك أنواع أجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها إيران.

وأوضح غروسي أن الجانبين اتفقا خلال اجتماعه مع وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، على أن «فلسفة خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تقوم على تقييد إيران لـ«الأنشطة مقابل المكافآت»، يمكن أن تستمر».

يذكر أن الأعضاء «الخمسة» الدائمون في مجلس الأمن الدولي وألمانيا وقعوا مع إيران خطة عمل شاملة مشتركة في عام 2015 لمعالجة الأزمة المتعلقة ببرنامجها النووي.

وفي عام 2018، انسحب الرئيس الأميركي آنذاك دونالد ترامب من الاتفاقية وأعاد فرض جميع العقوبات على إيران التي تم رفعها وفقا لشروط خطة العمل الشاملة المشتركة.

الكونغو الديمقراطية تطلب دعما عسكريا من تشاد لمواجهة تقدم «إم 23»

«وكالات»: طلب رئيس الكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسيكيدي دعما عسكريا من تشاد لمواجهة هجمات حركة «إم 23» في وقت أكدت بوروندي استمرار التزامها بالاتفاقيات الأمنية ونفت انسحاب قواتها من الأراضي الكونغولية، في ظل استمرار التصعيد بالشرق، وسط تحركات دبلوماسية وعسكرية مكثفة لاحتواء الأزمة.

وأوفد تشيسيكيدي بعثة رسمية إلى العاصمة التشادية حيث التقى الوفد الرئيسَ محمد إدريس ديبي.

وتركزت المحادثات على إمكانية تقديم دعم عسكري عاجل، وتشكيل قوة مشتركة لمساندة الجيش الكونغولي في استعادة المناطق الإستراتيجية التي سقطت بيد المتمردين خلال الأسابيع الأخيرة.

ووفقا لمصادر حكومية في كينشاسا، تأتي هذه الخطوة في وقت حرج تشهد فيه البلاد تصعيدا ملحوظا في هجمات «إم23» وسط اتهامات رسمية موجهة إلى رواندا بدعم الحركة المتمردة.

وبينما لم تحسم تشاد قرارها بعد بشأن تقديم الدعم العسكري، أفادت مصادر دبلوماسية بأن نجامينا تدرس الطلب بجدية، إدراكا لأهمية استقرار الكونغو لضمان أمن المنطقة بأسرها.

وكان الرئيس الكونغولي قد أجرى الاثنين الماضي محادثات في العاصمة الأنغولية مع نظيره جواو لورينزو، في مسعى لحشد التأييد الإقليمي لإيجاد حلول دبلوماسية للأزمة المتصاعدة.

وبحسب مصادر مطلعة، طلب تشيسيكيدي دعما إضافيا من لواندا، سواء من خلال الوساطة الدبلوماسية أو عبر تقديم دعم عسكري غير مباشر.

في المقابل، سعت بوروندي إلى نزع فتيل القلق في كينشاسا بنفيها الأنباء المتداولة عن انسحاب قواتها من شرق الكونغو الديمقراطية.

وأوضح المتحدث باسم الحكومة البوروندية أن بلاده ما تزال متمسكة بالتزاماتها ضمن الاتفاقيات الأمنية الموقعة مع الكونغو، مشددا على استمرار دعم العمليات الإقليمية لاستعادة الأمن ومكافحة الجماعات المسلحة.

وأشار البيان الرسمي إلى أن وجود القوات البوروندية بالأراضي الكونغولية يهدف لحماية المدنيين والمساهمة في جهود استقرار المناطق المتضررة من النزاع، في رسالة طمأنة للسلطات الكونغولية التي تعتمد بشكل متزايد على التحالفات الإقليمية لمواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة.

ومن ناحية ثانية، وبينما كان متمردون مدعومون من رواندا يتجولون في شوارع بوكافو ثاني أكبر مدينة شرق الكونغو الديمقراطية، قال مكتب الرئيس تشيسيكيدي إن المدينة لا تزال في الواقع تحت سيطرة الجيش وقوات متحالفة.

وكانت هذه أحدث خطوة مفاجئة من الزعيم البالغ من العمر 61 عاما، والتي أثارت شعورا بالقلق والذعر على بعد 1600 كيلومتر بالعاصمة كينشاسا حيث يتطلع بعض السكان لنقل أسرهم إلى الخارج مع تردد أحاديث عن وقوع انقلاب.

وقال أحد جنرالات الجيش الذي أبدى حيرته إزاء بيان أصدره مكتب الرئيس يوم الأحد «لم تُطرح أبدا مسألة القتال في بوكافو إذ كان واضحا للجميع على الأرض أن الرواندين ومعاونيهم سوف يدخلون». وأضاف أن تشيسيكيدي لا يستقي معلوماته من «المصادر الصحيحة».

وتسود حالة من القلق في شوارع كينشاسا في الوقت الذي يبدي فيه الجيش مقاومة محدودة لتقدم «حركة 23» المتمردة، ويتساءل السكان عما إن كان تشيسيكيدي يدرك الخطر الذي تشكله هذه الحركة.

قوات من متمردي إم23 شرق الكونغو الديمقراطية

جماعة محظورة تعلن مسؤوليتها عن هجوم في باكستان

جيش تحرير بلوشستان المحظور في باكستان

«وكالات»: أعلنت جماعة انفصالية باكستانية، أمس الخميس، مسؤوليتها عن مقتل 7 ركاب على متن حافلة في هجوم مطلع هذا الأسبوع، قائلة إن الضحايا على صلة بالجيش والاستخبارات.

ووقع الهجوم مساء الثلاثاء، عندما اعترض مسلحون من عرقية البلوش عدة حافلات ركاب على طريق سريع في جنوب غرب باكستان.

وقال جيش تحرير بلوشستان المحظور، في بيان إن مقاتليه هاجموا الحافلات، وقتلوا الأشخاص السبعة في بلدة راخني بإقليم بلوشستان.

ولكن السلطات المحلية نفت مزاعم جيش تحرير بلوشستان، قائلة إن الأشخاص الذين قتلوا كانوا مدنيين وليس لهم صلة بالقوات الأمنية.

رئيس كوريا الجنوبية المعزول يحضر أول جلسة في محاكمته

«وكالات»: ظهر الرئيس الكوري الجنوبي المعزول يون سوك يول أمس الخميس في أول جلسة استماع أولية في محاكمته الجنائية، على خلفية اتهامه بقيادة تمرد، مما يجعله أول رئيس يخضع للمحاكمة الجنائية.

وذكرت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية للأنباء أن يون، الذي يخضع أيضاً لمحاكمة لاتهامه بالتقصير، دخلت مرحلتها النهائية، تم اتهامه خلال الشهر الماضي بالتمرد على خلفية فرضه الأحكام العرفية.

وانتهت جلسة الاستماع الأولية بعد 13 دقيقة، حيث قررت المحكمة عقد جلسة استماع أخرى في 24 مارس المقبل.

وذكرت «يونهاب»، أمس الخميس، أن رئيس كوريا الجنوبية المعزول وجهت إليه تهمة التمرد بسبب محاولته الفاشلة لفرض الأحكام العرفية في الثالث من ديسمبر، وتلغي هذه التهمة حصانته الرئاسية من الملاحقة القضائية.

وعقدت الجلسة في محكمة منطقة سيؤول المركزية، لتوضيح النزاعات الرئيسية في القضية والتخطيط للإجراءات المستقبلية و أن على رغم من أن الجلسة التمهيدية لا تتطلب حضور المتهم، فإن يون حضر الجلسة.

وبدوره، قال المحامي الخاص بالرئيس المحتجز: «إنه بما أن أسباب اعتقاله لم تعد قائمة ومن الواضح جداً أنه يخضع حاليا للاعتقال غير القانوني، فإننا نتوقع من القاضي أن يتخذ قراراً معقولاً».

كما قال أحد المحامين للصحافيين قبل جلسة الاستماع إن الرئيس سيتعاون خلال المراجعة، وسيطالب بإلغاء اعتقاله.

وأثناء عقد الجلسة تجمع أنصار يون بالقرب من المحكمة للمطالبة بالإفراج عنه وحشدت الشرطة نحو 3.200 فرد حول المحكمة للسيطرة على الحشود، ونصبت سياجاً حديدياً وحواجز من حافلات الشرطة للحفاظ على النظام.

وتم احتجاز يون في مركز احتجاز منذ منتصف يناير بعد أن احتجزه المحققون بتهمة التحريض على التمرد من خلال فرضه للأحكام العرفية.